المجتمعات المتعددة وحقوق والاقليات

نماذج عن بعض الانظمة

الدكتور البير رحمة

الدراسات الأمنية – عدد 2011/48

مقدمة

ان غالبية دول العالم مؤلفة من مجتمعات مركبة (ما يقارب 90% من الدول) لا بد من القاء الضوء ولو بإقتضاب على طرق وأساليب إحتواء هذه الاقليات والطوائف والتطرق الى المشاكل الناجمة عن دمج او إعطاء هذه الاقليات حقوقها الذاتية ؛علّ ذلك يسهم في ايضاح المسألة عالمياً سعياً لايجاد بعض الحلول للمشاكل الناجمة عن وجودها في هذه الدول ، خاصة في عالم اليوم المتغير وفي لبنان بلد الاقليات بإمتياز .

انطلاقاً من الواقع الراهن يمكن القول ، ان بعض البلدان نجحت في احتواء الأقليات إلى حد كبير رغم وقوع بعض الأقليات في الغبن(سياسياً واجتماعياً) بشكل نسبي وبلدان أُخرى ما زالت تتعرض للمشاكل الناجمة عن تطبيق مبدأ التعددية او بما يسمّى

الديمقراطية التوافقية ، بالمقابل هناك دول تنجم مشاكلها عن عدم تطبيق مبدأ التعددية هذا ، والأمثلة على ذلك عدة دول في كل القارات ، تعود مشاكلها إلى كيفية تطبيق مبدأ التعددية . لذا نورد بعض الامثلة على ذلك في سياق هذا البحث .

البند الأول : مشاكل ناجمة عن دمج الأقليات

هناك بلدان تُعد متطورة اليوم ،كذلك أنظمتها السياسية ، عملت على مشاركة الأقليات التي ضمن نطاقها في أنظمتها، بشكل ديمقراطي ، في ظل العدالة والمساواة وضمن مبدأ حماية حقوق وحرية الإنسان نسبياً . لكن هناك أقليات عديدة لا تزال تشكل بعض العوائق أمام تطور الأنظمة السياسية والإدارية والاجتماعية في هذه الدول ، لأنها تطالب دائماً باستقلالها الذاتي ، على الأقل من الناحية الدينية واللغوية والثقافية أو الإدارة الذاتية في مناطق وجودها .من هذه البلدان الولايات المتحدة الأميركية ، بريطانيا ، فرنسا على سبيل المثال ، والتي تعتبر دون مشاكل سياسية تُذكر عل الساحة الدولية.

1 – الولايات المتحدة الأميركية

إن الولايات المتحدة الأميركية ، هي دولة حديثة الوجود نسبة إلى سواها من الدول التي تُعد ذات أنظمة سياسية متقدمة ومستقرة ، نالت استقلالها في 4 تموز 1776 ، وهي مؤلفة من عدة شعوب واتنيات أوروبية ، وشعوب أصلية هم الهنود الأميركيين (هندو أميركيين) ، الذين يشكلون الأقلية المميزة في الولايات المتحدة . بحيث يُقارب عددهم 26,5 مليون نسمة أي ما يقارب 11,5 % من مجموع السكان (1)، بحيث أن هناك 3 % من الشعب الأميركي ينتمي إلى أقليات متعددة(2).

فالأقليات الهندوأميركية تعيش في مناطق خاصة بها في ثماني وأربعين ولاية أميركية ، وهم بالتالي غير مؤهلين للخدمات الكثيفة التي يقدمها إليهم المكتب الفدرالي لشؤون الهنود ، ومعدلات البطالة مرتفعة عندهم ، مع مداخيل منخفضة ومستويات متدنية من التعليم ومعدلات عالية من الجريمة العنفية والسجن ، وكذلك معدلات عالية من الأمراض الخطيرة وإدمان الخمور(3) . هذا رغم اهتمام الحكومات الأميركية بهذه الأقليات منذ ولادة الدستور في الولايات المتحدة الأميركية (USA) حتى اليوم . ففي العام 1791 نص الدستور في مادته الأُولى على حرية المعتقد والتعبير والمساواة بين الشعوب. وكرر ذلك دستور عام 1868 في نصه عن الحقوق المدنية للمواطن (CiviLs rights) ، وشدّدت حكومة الرئيس الأميركي السابق جون كيندي عام 1964، على عدم التمييز العنصري(4)، وفي العام 1970 كانت الأولوية لضمان حقوق الأقليات على كل المستويات، مع وضع برامج لمساعدتها وتنميتها اجتماعياً ، ثقافياً (لحماية لغات الأقليات) اقتصادياً ، لا سيما منها غير الممثلة لدى السلطة تمثيلاً عادلاً (السود ، الإسبان ، الهنود الأميركيين ، المعوقين ، النساء) من أجل تشجيعها لدخول الجامعات والتعلّم والعمل في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (5) . وأكمل ذلك الرئيس الأميركي السابق بل كلينتون عام 1997 حين أصدر قانوناً ، يُحرِّم التمييز العنصري في الدخول إلى الجامعات وفي العمل السياسي والشؤون العامة(6) . وكان قبله، الرئيس الأسبق نيكسون الذي بدأ العمل بحق تقرير المصير السياسي للقبائل ، فأصبحت قبيلة النافاهو، على سبيل المثال ، التي هي واحدة من اكبر القبائل ، أمة مستقلة ذاتياً داخل حدود الولايات المتحدة لها مجلسها التمثيلي ، ونظامها الإداري ومدارسها الخاصة وكلياتها ومعاهدها مع قوة بوليسية خاصة . كل هذا أتى نتيجة نضال هذه الأقليات والقبائل للوصول إلى حماية استقلالها الذاتي. فكان من أهم تجمعاتهم " المؤتمر القومي للهنود الأميركيين " الذي تأسس عام 1970 و"المجلس القومي للشباب الهندي " 1961 و" حركة الهنود الأميركيين " 1969 ، قامت هذه الجمعيات بسلسلة من الاحتجاجات العنيفة

الدرامية وصلت ذروتها إلى احتلال قرية اسمها داكوتا(7) . كما يؤدي التوتر بين المجموعات الاتنية إلى اضطرابات دموية ومظاهرات رغم كل الإصلاحات والتوجهات السياسية المتلاحقة من أجل إنصافها،"كالتي حصلت في ميامي ولوس انجلوس عام 1944 "(8).

إن هذه المطالبات المتلاحقة من قبل الأقليات الأميركية ، بالاستقلال الذاتي ، أو بحقوق سياسية واجتماعية واقتصادية وتربوية ولغوية الخ ...ضمن الدولة التي تعتبر بأنها منصفة بحقهم ، مع ما أنجزته من قوانين وأنظمة وبرامج ، تسهم بشكل إيجابي في إعطاء هذه الأقليات حقوقها المختلفة بفضل ما يوصف ب " الروح التعاونية بين المواطنين في الولايات المتحدة "(9) الذين يعملون على حسن تطبيق القوانين في هذا المجتمع . لكن هذه المطالب السياسية المتكررة من قبل الأقليات- بالرغم من وجود الرئيس باراك اوباما - تعني ، أنها لسبب أو لآخر لا تزال حتى اليوم إما غير منصفة الى حدٍ ما، أو أن التطور والرقي وغيره ...لا يثنيها عن المجاهرة بحقوقها في الحرية والمساواة كما تريدها ، وليس كما يشاء لها المجتمع والدولة ، فالعدالة بنظرها هو ما ترتئيه هي بنفسها وليس ما يُفرض عليها حتى ولو بشكل ديمقراطي حضاري .

2 – المملكة المتحدة

إن المملكة المتحدة العظمى وايرلندا ، اسم أُطلق منذ عام 1800 على ما يُعرف باسم الجزر البريطانية ، وتشمل إنكلترا وويلز واسكتلندا ثم شمال ايرلندا ، ومنذ عام1923 أصبح الاسم الذي يطلق عليها "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا" (10) . وتُعد اليوم بأنها أُم الديمقراطيات ، لأنها استقطبت الأقليات في مجتمعاتها بالطرق الديمقراطية السلمية ، دون مشاكل تُذكر ، لكن ذلك لا ينفي وجود بعض الأزمات السياسية في داخلها من جراء الأقليات التي هي ضمن إقليمها . إن سكان المملكة المتحدة في غالبيتهم من الإنكليز 75 % بالإضافة إلى 5% من الويلز(WaLes) او (GaLLes) (11) 9 % من

الاسكتلنديين (Ecossaies) وحوالي 1،4 % من المجموعات المهاجرة من دول الكومنولث (غير الأوروبية) ، والسود والملونين الآسيويين(12) وغيرها.

بالرغم من خضوع هذه المجموعات إلى النظام السياسي البريطاني بشكل كامل ، هناك بعض الفوارق الاجتماعية والسياسية الظاهرة بينها من جهة ، وما بينها وبين الدولة من نواحٍ أُخرى . تعمل السلطات السياسية لا سيما الحكومة البريطانية ومجلس العموم (المجلس التشريعي) على إيجاد الحلول الكفيلة بإرساء قواعد المساواة بين كافة الشعوب ، بشكل

متواصل ، وإعطاء كل فئة الحق في إدارة شؤونها الداخلية من استعمال لغتها الأصلية في إقليمها ، وممارسة شعائرها الدينية الخاصة ، وإنشاء مدارسها الخاصة لتنشئة أولادها ، وإدارة ذاتية بسلطة محلية الخ ... هذا كله يظهر مدى التباين من النواحي اللغوية والاتنية والدينية بين هذه المجموعات ، ويُسبب بالتالي مشاكل متواصلة داخل المملكة المتحدة ، وإن لم تكن هذه المشاكل غير ذي أهمية . لكنها تؤدي في المستقبل إلى حدوث أزمات ربما تهدد وحدة المملكة ، إذ ما أساءت أي سلطة سياسية حكومية مستقبلاً ، معاملة هذه الأقليات . ما يؤكد هذه المقولة الواقع التاريخي والراهن ، الحاصل لدى هذه الأقليات بدءاً من مطالبة الاسكتلنديين بالاستقلال الذاتي ، وكذلك الويلز والأقليات الأُخرى من السود الأفارقة الأصل والملونين الآسيويين ، الذين يعانون من سياسة التفريق العنصري . هذا إذا استثنينا المشكلة الايرلندية ومسألة ضم ايرلندا الشمالية إلى المملكة البريطانية . وما نتج عن ذلك من أزمات مستمرة بين ايرلندا الشمالية وايرلندا الجنوبية، سببها الحقيقي مطالب الأقليات في ايرلندا الشمالية الانضمام إلى مجتمعاتها الأصلية في ايرلندا الجنوبية .

أما الأقليات في بريطانيا فهي التالية :

أ – الاسكتلنديين (Les Ecossaies)

كانت منطقة اسكتلندا الحالية مملكة مستقلة قبل القرن الثالث عشر قبل انضمامها إلى

المملكة المتحدة ، مما أعطى هذه المنطقة وضعاً خاصاً بسبب حفاظ أغلبية سكانها على لغاتهم الأصلية أبرزها اللغة الاسكتلندية ، عبر التاريخ ، ولهم بالتالي ثقافتهم وعاداتهم الخاصة بهم مما جعل الحكومة البريطانية تعترف لهم بهذه الخصوصيات والاستقلال الداخلي في اللغة ، المدارس ، الثقافة ، والإدارة الذاتية داخل المملكة ، ولهم حزبهم الخاص الذي يمثلهم وهو الحزب الوطني السكتلندي (Le Sollish National Party : SNP) منذ عام 1934. ومنذ عام 1997 ممثلون بستة مقاعد في البرلمان البريطاني، بموجب انتخابات

أول أيار عام 1997 (13).

ب – **الويلز** Walesأو Les Galles

إن الويلز أو الغال هم إحدى الوحدات التي تتألف منها المملكة المتحدة . تقع منطقتهم في الجهة الجنوبية الغربية للبلاد ، وتمثل وحدة إدارية واحدة . تستعمل لغتهم السلتية (الغالية) المحلية بالإضافة إلى الإنكليزية ،خاصةً في المدارس (14) . يتمتعون باستقلال ذاتي إداري في المجال اللغوي والثقافي ، لهم سلطة سياسية داخلية تهتم بأمور التعليم ، الزراعة ، السياحة الداخلية . في انتخابات عام 1992 حصل الويلز على ثلاثة مقاعد في البرلمان ، وأصبحت هذه المقاعد أربع في انتخابات أيار 1997 (15) . كما أصدرت حكومة المملكة عام 1992 قانون يقضي باعتماد لغة الويلز في مناطقها الخاصة إلى جانب الإنكليزية اللغة الرسمية في البلاد.

ج – الأفارقة الكاريبيون

واجه الأفارقة الكاريبيين عقبات تمييزية في السكن والاقتراب من الوظائف العليا والوسطى، وصعوبات مزمنة في التعليم ، والعلاقة مع البوليس ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة ، وكانوا هدفاً لأعمال عنف من قبل عصابات الشباب الأبيض منذ عام 1950 (16) .

د– الآسيويون

يتميز الآسيويون بلغتهم ، إذ كانوا يتكلمون الإنكليزية بركاكة ، لكن يجيدونها حديثاً بفضل دخول أولادهم إلى المدارس وتعلمهم الإنكليزية ، عملوا في الوظائف الصناعية ذات المهارة المنخفضة ، وحققوا نجاحاً في المشروعات المملوكة للعائلات ،وتقترب البطالة عندهم من المتوسط القومي ، ويتعرضون لأعمال العنف منذ عام 1950 من عصابات الشباب الأبيض (صيد الزنوج) منذ العام 1980 وما بعد ، وقعت حالات حرق عمداً لمنازلهم على مشارف شرق لندن ، وكشف المسح الذي جرى على الآسيويين عام 1988 في جلاسجو تعرض ثلثهم للعنف والأخطار العنصرية (17). كما أن هناك الكثير من المنظمات الطائفية ، تضم على الأقل بينها 160 جماعة إسلامية والتي يتم تمثيلها في جماعة "المظلة " التي هي مجموعة من اتحاد المنظمات الإسلامية . وتتعاون غالبية قيادات الجماعات العرقية المنفصلة عن بعضها البعض لتحقيق المصلحة المشتركة للأفارقة الكاريبين والآسيويين معاً(18) .
في عام 1986 حصلت مواجهات بين هذه الجماعات مع البوليس ، وبدأ جيش التحرير الأسود يرسل سلسلة من الطرود الناسفة عام 1987 بعد اغتيال شخص أسود خنقاً أثناء صدام مع البوليس في أولفرهامبتون ، واستمر العمل بالعنف حتى سنة 1988 بهدف حماية المجتمع الأسود من الهجمات البوليسية(19) ، بالإضافة إلى الحركات التي قام بها السكتلنديين (Les ecossaies) والويلز (Les Galles , Walles) للمطالبة بالاستقلال الذاتي والتحرر ، حيث حصلوا على المقاعد المتزايدة في البرلمان بدءاً من عام 1970 حتى عام 1997 .

يتضح مما سبق ، أنه من الحكمة إعطاء الدولة للأقليات استقلالها الداخلي ، لتتمكن من التعبير عن ذاتها ، بشكل صحيح ، دون أن يؤثر ذلك سلباً على النظام السياسي . بهذا ترضي كل الأطراف والأقليات ، ولم يعد يمكن لأي منها التذرع بالحرمان لتقوم بأي ثورة

أو شغب . فلو لم ترَ المجموعات الأقلية نفسها بأنها غير ممثلة في الماضي لما لجأت إلى ممارسة أعمال الشغب، من أجل الحصول على حقوقها . لذلك عملت حكومات المملكة المتحدة على إعطاء الأقليات حقوق سياسية ، من خلال التعديلات المتتالية لمواد الدستور لتتوافق مع

حرية وتطلعات الأقليات، مما جعل النظام السياسي البريطاني يمتاز كما يُقال : " بدينامية التغيير في إطار الديمقراطية" (20) لإنصاف الأكثرية والأقليات معاً .ويعود الفضل بذلك إلى طبيعة الشعب الإنكليزي الذي يصح فيه القول :" إذا كان الإنكليز تقليديين ، ويحترمون مؤسساتهم القديمة فإنهم يعرفون تماماً كيف يكيفونها ، بحيث لا يبدون محافظين قصيري النظر ... وهذا الإحساس العميق بالاستمرارية والتطورية ، المتجلي في التسويات هو الذي يفسر النجاح السياسي للشعب البريطاني "(21) . هذا سبب مهم في نجاح النظام السياسي الإنكليزي لاستقطابه الأقليات وإعطائها حقوقها . من هذا المنطلق قام رئيس الحكومة طوني بلير Tony Blair ، زعيم حزب العمال بإعطاء سلطة واستقلال ذاتيين للسكتلنديين والويلز على الصعيد الإداري والقضائي ، والتربوي والثقافي والتنمية الاقتصادية الذاتية ، والخدمات الاجتماعية ، والتنقل . هذا بعد موافقة السلطة التشريعية في المملكة المتحدة على ذلك . ويوجد الآن وزيران في الحكومة يمثل كل منهما السكتلنديين والويلز(22) .

3 – فرنسا

تعاني فرنسا أكثر من الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة ، من أزمة الأقليات التي تطالب باستمرار للحصول على استقلال داخلي (على أساس ديني وعرقي ولغوي وثقافي الخ ...) إذ يوجد حوالي 5،4 مليون مسلم ، يشكلون بحسب بعض المصادر 6% من عدد السكان في فرنسا(23) و 600 000 من البوذيين (24) ،بالإضافة إلى سكان بعض المقاطعات مثل البريتون (Britons)وغيرهم من الذين يطالبون باستقلال داخلي ، مع حق استعمال لغاتهم المحلية بشكل رسمي في المدارس والدوائر الرسمية في الدولة .

فالمهاجرون العرب في فرنسا ، يواجهون عقبات ثقافية خطيرة لقبولهم في المجتمع ، وفرص محدودة للغاية في التعليم العالي والوظائف الأفضل وتقييد حقوقهم السياسية (25). هذا ما يعاني منه المهاجرون الأجانب في فرنسا بشكل عام ، الذين وفدوا إليها بعد الحرب العالمية الثانية كعمّال ، فطُبقت عليهم شروط العمّال الأجانب ، كما في كل أنحاء أوروبا ، بحيث لا يُعترف بحقهم في المواطنية ، والتصويت وتولي الوظائف العامة ، مع قيود جماعية على حقوق

البيع والشراء وعقد الصفقات ،بالرغم من اعتبار الفرنسيين بأنهم "مجتمع للمهاجرين" (26) .
لقد شكل العرب الأفارقة تجمعات سياسية ثقافية ومنظمات إعانة ذاتية بلغت ثماني ماية وخمسون منظمة أو تجمع(27)، وبدأوا بإضرابات متتالية، واحتجاجات شديدة على السكن غير الملائم ، والسيطرة الحكومية المحكّمة والاغتيالات المفعمة بالمشاعر السياسية العدائية ضد المغاربة والأفارقة على يد العنصريين البيض ؛ الاستثناء الوحيد هو المظاهرات التي تم تنسيقها على المستوى القومي ضد العنصرية ، والتي تعاطف فيها الفرنسيون وانضموا إلى العرب الأفارقة ، إزاء حملات عنيفة من قبل اليمين الفرنسي ضد المهاجرين العرب والمسلمين (28) من شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، والتي أدّت إلى مقتل العديد ،وجرح الآخرين (29) بالإضافة إلى المشاكل المتأتية عن المهاجرين . هناك مشاكل سببها التعدد اللغوي داخل بعض المقاطعات في فرنسا منها مقاطعة الألزاس (Alsace) وبريتانيا (Bretagne) وجبال الألب(côtes d'Azur) حيث يوجد داخل كل منها مجموعات تتكلم لغات خاصة بها غير الفرنسية ، وهي تطالب باعتماد لغاتها هذه بشكل رسمي في مدارسها، مع المطالبة باحترام عاداتها وتقاليدها من قبل النظام السياسي الفرنسي ، بالإضافة إلى البريتون (Britons) في فرنسا ، حيث هناك خمسة أقسام في بريطانيا منذ عام 1898 منحت حركاتها السياسية الإقليمية الحياة ، ومنذ عام 1798 استسلمت منطقة بريتون للحكومة الثورية في عاداتهم ولغتهم السلتية المتميزة ، بعد أن كان لها استقلالها الذاتي . طُلب منهم منذ عام 1980 تعليم اللغة الفرنسية في المدارس العامة ، وقد زالت عاداتهم ولغتهم تحت ضغط حكومة باريس تدريجياً ، حيث أن نصفهم يعرّفون أنفسهم أنهم بريتون وفرنسيون وربعهم يشعرون أنهم بريطانيون أكثر من كونهم فرنسيون ، وأقل من ربعهم يعتمدون لغة بريتون في الدين (30) .

إن العزلة التاريخية والفقر عند البريتون ، كانا سبباً للحركات السياسية والإقليمية والعمل الانفصالي بعد عام 1945 . ففي عامي 1960 – 1961 وبسبب انخفاض الأسعار ، تظاهر فلاحو بريتون ، وكان ذلك أول عمل جماعي ، ثم تطور هذا العمل الجماعي إلى حد نشوء جماعات أكثر راديكالية من السابق ، منها جبهة تحرير بريتون ، التي أقامت تفجيرات

ضد أهداف عامة من عام 1966 إلى عام 1979 ، وتوالت التظاهرات والمطالبات بالاستقلال الداخلي . وأخيراً ، رضخت الحكومة الفرنسية لمطالب البريتون في حماية لغتهم الخاصة عام 1975 ، وفي عام 1981 في عهد الرئيس السابق فرنسوا ميتران، وبفضل الاشتراكية ، تحولت فرنسا إلى سياسة اللامركزية ، فتم تشجيع اللغات والثقافات الإقليمية ، وكانت بريتون واحدة من 21 منطقة حصلت على الحكم الذاتي عام 1982 تحت إشراف المجلس الشعبي الإقليمي المنتخب .من جراء ذلك ، تبّخرت مظاهر المشاعر القومية المتطرفة فتحولت القومية إلى أنشطة حزبية تقليدية مثل " اتحاد بريتون الديمقراطي " الحزب الوحيد في بريتون الذي أجاد في الانتخابات المحلية (31) .ثم تتابعت حماية الثقافات المحلية ، منها ما ظهر في تصريح رئس الوزراء الفرنسي السابق ألان جيبيه (Alain Juppé) عام 1997 ، إذ قال بأن الفرنسية هي لغة الدولة بحسب الدستور الفرنسي (المادة الثانية) فيجب على الفرنسيين معرفتها ، لكن سائر اللغات المحلية في المناطق الفرنسية ، هي لغات يجب احترامها وحمايتها بالطرق القانونية (32) . إن كل هذه الإجراءات من قبل الحكومات الفرنسية المتتالية ، التي منحت الأقليات بعض الاستقلال الداخلي على الصعيد الثقافي واللغوي وحق ممارسة التقاليد المعتمدة ؛ أتت نتيجة المطالبات والضغوط المتكررة من قبل هذه الأقليات ، فلو لم تحسم هذه الأخيرة أمرها بإصرار لما حصلت على مطالبها المشروعة ؛ حيث ساعدها على ذلك نوعية النظام

السياسي المعتمد، الذي رغم تطوره من الناحية الإنسانية ، لا يُعطِ الأقليات حقها إن لم تبادر هذه الأخيرة بالمطالبة والإصرار على ذلك بالطرق المشروعة ، لأن تخطي ذلك يهدد نظام الدولة بأكملها . المثال على ذلك بعض البلدان التي اعتمدت نظام التعددية ، دون أن تصل غلى حل نهائي لمشاكلها الداخلية ،لأسباب متعددة منها مبالغة الاقليات في المطالبة بحقوقها ، أو عدم اعتماد مبدأ التعددية في الحكم بالشكل الصحيح .

4-سويسرا

ولدت الكونفدرالية السويسرية بموجب ميثاق سنة 1815 الذي قسّمها إلى اثني وعشرين كانتوناً وجعلها دولة محايدة (33) . تعتبر سويسرا من الدول التعددية التي اتقنت ترتيبات الشراكة في السلطة ، وخففت إلى حد كبير من الصراع بين الأقليات الأربعة الرئيسية الموجودة على إقليمها ، فتميز نظامها المعروف ب "كونفدرالية الكانتونات" (34) confédération de cantons .

تتوزع الأقليات الأربعة ، بنسبة 4 ، 73% من عدد السكان سويسريون ألمان (ناطقون باللغة الألمانية)، 20،5 % فرنسيون (ناطقون باللغة الفرنسية) ، و1، 4 % إيطاليون(ناطقون باللغة الإيطالية) ، و 6، 0 % رومانش (لغة محلية) (35) .

إن أكبر نسبة من عدد السكان تدين بالبروتستانية 1، 58 % يليها الكاثوليك .

يبلغ عدد الكانتونات السويسرية 26 كانتوناً ، وهي مجزّأة على أساس لغوي وديني معاً لكن هناك العديد منها ، ما يحتوي على لغتين أو ثلاث ، مما شكل بعض العوائق أمام النظام السياسي السويسري لأن كل أقلية تطالب بكانتون مستقل عن غيره ، منها على سبيل المثال ، كانتون برن ، الذي يتضمن منطقة الجورا التي طالبت باستقلال داخلي ، لفترات متلاحقة إلى أن تحقق . وهناك كانتونات أُخرى يتكلم سكانها أكثر من لغة منها "كانتون غروبندن (3 لغات) وفالية (لغتين) وفريبورغ (لغتين) " (36) والكانتونات الأخرى هي أكثر تجانساً. يتميز النظام السياسي السويسري بالامركزية السياسية "لدرجة عالية " تحكمها سلطات مؤلفة من : الجمعية الفدرالية – المجلس الفدرالي – المحكمة الفدرالية (37) – الجمعية الفدرالية ، وهي أعلى سلطة في الدولة ، تتألف من مجلسين : المجلس الوطني ومجلس الدول المتحدة . فالمجلس الوطني وعدده مايتي عضو يمثلون سويسرا ، منتخبين لمدة أربع سنوات ، بواسطة الانتخاب النسبي ، ومجلس الدول المتحدة وعدد أعضاؤه أربعة وأربعون نائباً . يتمثل كل كانتون بنائبين ، أما الكانتونات المجزأة ، لكل منها عضو واحد ، يمثل هذا المجلس (مجلس الدول المتحدة) جميع الكانتونات .

-المجلس الفدرالي : يتولى السلطة التنفيذية العليا ، يتألف من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية الفدرالية لمدة أربع سنوات ، وتنتخب من بينهم رئيس الاتحاد الذي يمثل الدولة .

-المحكمة الفدرالية : تمارس السلطة الفدرالية القضائية العليا ، تنتخبها الجمعية الفدرالية وتملك صلاحيات واسعة .

إن اللامركزية السياسية في سويسرا تبدو واضحة في إدارة كل كانتون شؤونه الداخلية بنفسه ، بالإضافة إلى صلاحيات في القضايا القانونية الداخلية والخارجية معاً في بعض

الشؤون ، مثل حق عقد بعض الاتفاقات الدولية في مجال الاقتصاد ، والجوار والشرطة ، فتصبح نافذة بعد موافقة الجمعية الفدرالية . ويعتمد النظام آلية تؤمن توثيق العلاقات بين التجمعات المختلفة وهي " زيادة مجانسة وحدات الفدرالية التأسيسية بطرق فرز التجمعات المختلفة إقليمياً إلى أبعد حد ممكن " (38) لتأمين العدالة والمساواة بين الكانتونات وداخل كل كانتون . وعمِل النظام للغرض نفسه، على وضع سائر الوظائف التي تكون فيها اللغة مشكلة حساسة، كالمواضيع التربوية والفكرية والفنية ،تحت السلطة الكانتونية بدلاً من السلطة الفدرالية .

لكن باعتماد هذا التوازن بين المجموعات السويسرية ، لم تستطع سويسرا تحصين نفسها إزاء ما يسمى "مشكلة الأحقاد بين الجماعات والتنافس وسياسات عرقية غير عادلة ، لأنها وطن المليون عامل مهاجر القادمين من أصل أُوروبي جنوبي ، يتم إنكار حقوقهم السياسية، رغم الاعتراف حالياً بأنهم مستوطنون دائمون " (39) . وقد قام السويسريون المحليون ضد المبادرات الهادفة إلى إضفاء الليبرالية على وضعية المهاجرين، وفي سنة 1981 – 1982 أُنكر حتى على الأطفال السويسريين من أصل أجنبي حق المواطنية . هذا بالإضافة إلى مشاكل منطقة الجورا في الطرف الشمالي من كانتون برن التي تحتوي على تناقضات دينية ولغوية معاً ، وناضلت باستمرار للوصول إلى استقلال داخلي كسائر الكانتونات ، وتوفقت بذلك عام 1974 بفضل السويسريين الفرنسيين الكاثوليك بعد معاناة طويلة الأمد ، لكن

حتى اليوم لم يزل هذا الكانتون يعاني من " تخلف اقتصادي إنمائي واجتماعي بالنسبة لسائر المناطق في الاتحاد الكونفدرالي السويسري " (40) ، إضافة إلى أن الناحية

الجنوبية من منطقة الجورا متخلفة صناعياً بالنسبة للمنطقة الشمالية وهذا ما يفسر النزعة إلى الانفصال . إضافة إلى مشكلة الرومانش " (41) الذين سعوا مراراً للوصول إلى اعتماد لغتهم بشكل رسمي في الدوائر الحكومية الإدارية والمدارس ، فحققوا مطلبهم بعد 10 أيار 1996 ، بعد تغيير المادة 116 من الدستور ، فأصبحت اللغات الفرنسية ، الايطالية ، الرومانش لغات سويسرا الوطنية . وبقيت اللغات الرسمية هي الثلاث الأُولى دون لغة الرومانش ، فتُستعمل لغة الرومانش في مناطقهم الخاصة بشكل رسمي وقانوني في دوائرهم ومحاكمهم الخاصة في منطقتهم الفدرالية . ذلك يعني أن الكونفدرالية السويسرية بالرغم من بعض المشاكل ، تعمل دائماً للتوافق والتضامن والتعايش بين اللغات الأربعة ، والأديان المختلفة ، لتترقى في مجتمع موحد. يعود الفضل بذلك إلى أن المجتمعات والشعوب الغربية تمتلك في العادة فرصاً أفضل لتسوية قضاياها ، لأنها تستطيع أن تفوز باستقلال ذاتي محلي ملموس .

هذا ما ظهر في الحالة السويسرية ، حيث سيطرت الفئات المحلية على مواردها دون تهديد خطير للمصالح الاقتصادية والسياسية للجماعات (الفئات) الأُخرى . من هنا نرى أن اعتماد التعددية في البلدان ذات الفئات المتعددة أمر يوافق المنطق . لكن في الواقع هناك بلدان اعتمدت التعددية في أنظمتها السياسية ، ولم توفق إما لاعتمادها التعددية في هذه البلدان بشكل جزئي منقوص أو أن هناك ظروف خارجية وإقليمية أدّت إلى فشل هذه البلدان ، أو أنها لم تحذو حذو سويسرا في إعطاء الأقليات حقوقها الداخلية بشكل عادل ، بالرغم من عدم مثالية النظام السويسري بشكل مطلق .

البند الثاني : مشاكل تطبيق التعددية

إن اعتماد مبدأ التعددية في الحكم في الدول المتعددة الأقليات ، هو أمر في منتهى الصواب لكن يجب أن يخضع إلى شروط عديدة منها ، التوازن الدقيق في التمثيل ، قبول الأطراف (الأقليات) المعنية ، عدم السماح بالتدخلات الخارجية . هذه الشروط لها أهميتها في نظام " التوافقية السياسية " أو التعددية إلى حد كبير، بشكل أنه إذا انتفى أحدها (الشروط) سقط النظام السياسي بكامله وربما يؤدي ذلك إلى تقسيم الدولة أو إلى ضياعها لمدة طويلة من الزمن . الأمثلة على ذلك كثيرة ، منها ما حصل في الاتحاد السوفياتي سابقاً ، وقبرص، ويوغوسلافيا ، وغيرها من البلدان التي يتم دراسة نظامها وأسباب فشلها ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

1. قبرص

تقع جزيرة قبرص في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ويبلغ عدد سكانها حوالي " 780 ألف" (42) مواطن مقسمون بنسبة 78 % من السكان يونانين يدينون بالأُرثوذكسية ، و18 % أتراك يدينون بالإسلام ، و4 % أقليات (43) . يتحكم بالمجتمع القبرصي تباينات لغوية ودينية وثقافية معاً . نتج ذلك عن تعدد أوجه الاحتلال الذي مرّت به الجزيرة ، حيث دخلها العرب إبان الفتح العربي بعدما كانت بيزنطية يونانية ، ثم دخلها الصليبيون فحّصنوها ضد الغزوات الخارجية ، وبعدها سيطر عليها الأتراك إزاء " معارك ضارية مع اللاتنين وأدخل إليها شعوب عثمانية من الأناضول " (44) وأخيراً ، سيطر عليها الإنكليز حيث سلمت تركيا هذه الجزيرة إليهم مقابل ثمن نقدي ذهبي " (45) . هذه التناقضات التاريخية فرضت تناقضات في النظام السياسي للجزيرة ، فاعتمدت نظام التعددية ، ولكن بشكل غير

دقيق ، لا يلائم التوازن السكاني . يعود السبب بذلك إلى عوامل خارجة عن إرادة سكان الجزيرة ، منها إرث الاحتلال رغم نيل الجزيرة استقلالها عام 1960 ، حيث تمثل الأتراك بنسبة 30 % في الوظائف الإدارية و 40 % من الجيش (46) . فظهرت التعددية (مبادئ الديمقراطية التوافقية) في الائتلاف بين القبارصة الأتراك واليونانين بواسطة الإدارة الذاتية ، حيث خضعت كل من المناطق التركية واليونانية لإدارتها الذاتية الداخلية " استقلال إداري داخلي " (47) ، وهناك خمس مدن لكل منها بلديتها المنفصلة ويرأسها عضو من طائفتها .

على صعيد السلطات التنفيذية والتشريعية ، الرئيس يوناني تنتخبه الطائفة اليونانية ونائبه تركي تنتخبه الطائفة التركية ، وهما متساويان في السلطة ، والحكومة كيانها سبعة وزراء يونانين يعينهم الرئيس وثلاثة وزراء أتراك يعينهم نائب الرئيس . يتكّون المجلس التشريعي من 35 عضواً ينتخبهم اليونانيون و15 عضواً ينتخبهم الأتراك ، وكذلك وظائف الخدمة المدنية "(48).هذا بالإضافة إلى وجود مجلسين محليين طائفيين ينتخبان كل على حدة مع سلطات تشريعية حول المواد الدينية والتربوية والثقافية والأحوال الشخصية (بالإضافة إلى وجود علمين ،واحد تركي وواحد يوناني وعلم قبرص الوطني) .وأعطى دستور 1960 الرئيس ونائب الرئيس متضامنين أو منفصلين سلطة فيتو مطلق على قرارات الحكومة أو المجالس التشريعية في حقول السياسة الخارجية والدفاع والأمن . لكن القرارات التشريعية على الضرائب والبلديات والنظام الانتخابي لا يمكن نيلها إلا بالأكثريات المتنافسة المجتمعة في المجلس النيابي . هذا الوضع الدستوري ، كان السبب المؤدي إلى انهيار النظام السياسي القبرصي بكامله ، إزاء الديكتاتورية الفعلية للأقلية التركية (تمثيل مفرط للأقلية ولكن ليس بشكل مطلق) شبه تابعة للدولة وشبه مستقلة معاً ، مقابل لجوء اليونانين إلى محاولة ضم الجزيرة إلى اليونان .

فالقبارصة اليونان متعلقون باليونان وبينهم الأُرتوذكس ويفاخرون بالإغريق (49) وقيمهم، احترام الفرد بحسب إنجازاته . أما القبارصة الأتراك يعتمدون مبدأ الحسب والنسب والمكانة العائلية والثروة (50) .

هذا التناقض ، والخوف المتبادل بين هاتين المجموعتين (خوفهم من أن يصبحوا أقلية جعلهم يطالبون بمزيد من السلطة ، كل على حدى) أدّى إلى الصراع الدائم بينها ولجوء القبارصة اليونانين إلى محاولة ضم الجزيرة إلى اليونان واستنجدوا باليونان ، مقابل لجوء القبارصة الأتراك لمساعدة تركيا لهم بتواطؤ مع الإنكليز ، مما دفع الأُسقف مكاريوس (رئيس قبرص اليوناني) تدارك شلل الدولة . فقدم في تشرين الثاني عام 1963 مشروعاً يقضي بتعديل الدستور (51) ، وإدخال إصلاحات سياسية ، خاصة لناحية " الفيتو المعتمد من قبل الرئيس ونائب الرئيس " (52) مع التعديل المفرط للأتراك في الحكم.كل ذلك لم يجد نفعاً ،حيث تدخلت تركيا عسكرياً سنة 1974 ، فاحتلت 30%من الأرض القبرصية ، وانقسمت الجزيرة بين الأتراك واليونان ، حيث نائب الرئيس والوزراء والنواب الأتراك من جهة والرئيس والوزراء والنواب اليونان من جهة أُخرى . وجرت بعدها عدة محاولات لتوحيد الجزيرة برعاية الأُمم المتحدة ومنها في عام 1997 في نيويورك ونيقوسيا وسويسرا، لكنها لم تثمر بسبب المعارضات المتقابلة والطروحات المضادة منها طرح الأتراك المداورة في الرئاسة بين الأتراك واليونان مقابل رفض اليونان لذلك (53) .

إن سبب إخفاق نظام التعددية في قبرص يعود إلى أسباب عديدة منها :

- لا يمكن أن يفرض النظام " التوافقي " ضد تمنيات فئة أو أكثر في المجتمع المتعدد وبصورة خاصة تجاه مقاومة فئة أكثروية (54)

- يجب أن يُراعي التوازن في التمثيل النسبة العددية للسكان .

- إن التدخلات الخارجية هي أداة ضغط سلبية ، وعامل يدفع الأقليات في الداخل إلى الثورة وقلب النظام بشتى السبل ، لذلك يجب ألا تستند الأقليات في الداخل على قوى خارجية .

2-الاتحاد السوفياتي السابق والاتحاد الروسي والجمهوريات المستقلة

إن مشكلة الاتحاد السوفياتي السابق هي مشكلة تاريخية ، تعود إلى عدم احترام مبدأ التعددية في الحكم ، خاصة خلال عهد الحكم الشيوعي الذي اتصف بديكتاتورية أقل عندما جعل الاتحاد السوفياتي السابق في موقع " الوسط بين ديكتاتورية البروليتاريا والإدارة الذاتية الاشتراكية "(55) . ولم تزل هذه المشكلة تعترض طريق الاتحاد الروسي والجمهوريات التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق . فهناك ما يزيد عن مئة لغة وعدد الأقليات يبلغ 128 أقلية ونسبة السكان 81 % من الروس و19 % من الأقليات التي تشكل المئة والثمانية وعشرين في الاتحاد الروسي الجديد(56) .

بدأت المشكلة ، عندما احتوت روسيا القيصرية ، منذ وجودها ، على قوميات واتنيات مختلفة. وحصل ضم هذه المجموعات إلى روسيا بالقوة ، مما جعل هذه الأخيرة "تضمر كرهاً للعنصر الروسي المسيطر دوماً " (57) لأن روسيا آنذاك لم تعترف بأي قومية ولا بأي فارق ، فكانت تعترف بسلطة القيصر وحده (58) . بعد ذلك ، اعترفت الثورة البولشيفية بالفوارق القومية لأنها "كرّست التمايز من خلال الاعتراف بالتعددية القومية على أراضيها وإقامتها لنظام شبه فدرالي "(59) . لكنها ربطت القوميات بالثورة وبمركزها في موسكو . هذا رغم تأكيد لينين والاشتراكيين الديمقراطيين الروس في برنامجهم على حق القوميات في إدارة شؤونها ، واعتبروا هذا الحق مطلقاً ، فأصبح الاتحاد السوفياتي بعد عام 1936 دولة فدرالية مكونة من 16 جمهورية مستقلة نظرياً ، لأنه لم يكن لها الاستقلال في المجال السياسي ، فهي كانت مستقلة إدارياً ، بعضها يتضمن مناطق وجمهوريات لها حكم ذاتي (إدارة ذاتية فقط) على أساس الفوارق الاتنية أو اللغوية أو الدينية ... ولكن بعد موت لينين المفاجئ ، اتخذ ستالين نظرية الضم ، فعمل على قمع الجمهوريات ، ففي الجنوب تمت " إعادة توطين قسرية لعديد من الجماعات العرقية الصغيرة بعد اتهامهم بالتعاون مع الألمان" (60) إبان الحرب العالمية الثانية . وتم نفي التتر والبلقار والشاشان والأنغوش والغرقيز نفياً جماعياً ، بالإضافة إلى أعمال عنف متعددة ضد الأقليات في جمهوريات الاتحاد، فأصبحت "السيطرة روسية تحت غطاء ماركسي– لينيني و"الأقليات البورجوازية"، وجهاً لقوميات أُخرى " (61) ، أما باقي

الشعوب فليس لها وجود في السلطة مثل : الجيورجيون ، الأرمن ، التركمان ، الليتوانيون والخزستانيون . كل ذلك اسهم في إشعال نار النزاع بين القوميات في الاتحاد السوفياتي ، على أساس عرقي وديني ولغوي معاً بدءاً من المظاهرات في القوقاز ، منها ما حصل ضد الأرمنيين في سميجات وأذربيجان في شباط 1988(62) وبعدها المواجهات الطائفية العنيفة بين الجيورجيين والتجمعات الابخازية والاستيان وغيرها .

إن سياسة غورباتشوف (رئيس الاتحاد السوفياتي سابقاً) الانفتاحية أدّت إلى إعطاء الجمهوريات الروسية مزيداً من الحرية في إدارة شؤونها الذاتية . وفي نهاية المطاف حصل تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 . حصل ذلك ، لسبب أن هذه القوميات المتعددة داخل الاتحاد ، تطالب كل واحدة منها بالاستقلال التام ، دفعها إلى ذلك تاريخها الحافل بالاضطهادات والقمع الذي مُورس ضدها من حكام الاتحاد على مر الزمن ، فساعدتها عدة عوامل منها داخلية ومنها خارجية . لكن الاتحاد الروسي يعاني اليوم من أزمة التعددية ذاتها ، التي أصابت الاتحاد السوفياتي السابق لسبب أنه مؤلف من عدة اتنيات تطالب كل منها باستقلالها الداخلي ، وقد لحظ دستور 31 آذار 1992 ضمان حقوقها ، ثم أعطى دستور 12 كانون الأول 1993 (63) المزيد من الاستقلال الداخلي للعديد من الجمهوريات داخل الاتحاد ، كما نص في مقدمته على الاعتراف بتعددية مجتمع الاتحاد الفدرالي الروسي ، والتأكيد على أن اللغة الروسية هي لغة الدولة الرسمية . وفي المادتين 13 و69 أكد على حقوق الشعوب الأصلية والتعددية الإيديولوجية والسياسية . إذ بقي الدستور واحداً موحداً لكل جمهوريات الاتحاد الروسي الجديد .

أما الجمهوريات المنفصلة ، أصبحت مستقلة تماماً عن الاتحاد لكل منها دستورها ، لكن لا يخلو بعضها من مشاكل التعددية داخل مجتمعاتها ، والتي كانت السبب في انفصالها عن الاتحاد . هذا الأمر لا يقتصر على روسيا فقط بل على معظم الدول التعددية ، خاصة دول البلقان منها على سبيل المثال ، يوغوسلافيا التي تحولت إلى عدة دول مستقلة بسبب التعددية ذاتها .

3- يوغوسلافيا السابقة

إن الوضع التعددي الذي أودى بالاتحاد السوفياتي السابق إلى التفكك والتحول إلى دول مستقلة عن بعضها استقلالاً تاماً ، هو ذاته أدّى إلى تفكك الاتحاد اليوغوسلافي السابق إلى عدة دول ، لكن الفارق هو أن الثاني وقع تحت وطأة الحروب والأزمات الدامية بين المجموعات لفترة من الزمن .

نالت يوغوسلافيا السابقة استقلالها عام 1918 ، وكانت مؤلفة من ست جمهوريات ، منذ عام 1944 أصبحت جمهورية إشتراكية فدرالية متعددة القوميات منها :

- الصرب وهم من طائفة الروم الأُرثوذكس
- الكروات منهم من طائفة الكاثوليك وآخرون مسلمون
- السلوفينيون وهم كاثوليك ، ثقافتهم جرمانية لاتنية
- المقدونيون ويعتبروا جزءاً من ألبانيا
- المونتينيغريون وهم أقرب إلى الصرب

بالإضافة إلى أقليات أُخرى منها المجريون ، الأتراك ، السلوفاك ، البلغار ، الروفان ، الطليان، ومسلمون ذوو انتماءات غير واضحة الخ ... هذه الأقليات كوّنت المجتمع اليوغوسلافي السابق ، حيث حتّمت التناقضات في النظام السياسي. ففي العام 1980 منذ موت الرئيس تيتو حتى عام1999 لم يبقَ سوى جمهورية الصرب والمونتينيغرو(64) ، فدعيت "الجمهورية الفدرالية اليوغوسلافية" هذا التفكك حصل نتيجة الحرب الأهلية الداخلية بين الصرب والكروات ، حيث شكلت قضية الصرب في كرواتيا والبوسنة والهرسك مشكلة كبرى على الصعيد الداخلي ، " وقضية خلافية كبرى في العلاقات الدولية الجديدة لهذه المنطقة"(65).

لأنه قبل ذلك كانت يوغوسلافيا مكون جمهوريات اشتراكية كما أشرنا . وهي صربيا ، سلوفاكيا ، كرواتيا ، البوسنة والهرسك ، مونتينيغرو ، مقدونيا ، بالإضافة إلى منطقتين مستقلتين ذاتياً في إطار جمهورية صربيا (فوافودين – كوسوفو) .

أعطى النظام الفدرالي صلاحيات التنظيم الذاتي ضمن نطاق قواعد الدستور الفدرالي، فتمثلت الجمهوريات الست والمنطقتين في الجمعية الفدرالية . لكن ذلك لم يُشكل الحل الناجع بالنسبة للأقليات ،التي تنظر كل واحدة منها إلى إنشاء دولة مستقلة بذاتها على أساس قومي ، ما أدّى إلى انهيار الفدرالية اليوغوسلافية ونشوء عدة دول مستقلة ، لكن المشكلة لم تحل نهائياً حتى اليوم ، لأنه ، ضمن كل دولة من هذه الدول يوجد عدة أقليات، تطالب بالانضمام إلى هذه الدولة أو ذاك ، من أجل تحقيق ذاتها . المثال على ذلك واضح في ما آل إليه وضع يوغوسلافيا السابق ، حيث أصبحت عدة دول مستقلة الواحدة عن الأُخرى ، على أساس عرقي أو طائفي أو لغوي الخ ... وهذه الدول التي ظهرت مجدداً على الساحة الدولية هي كالتالي :

أ–سلوفينيا :

يشكل السلوفينيون Slovènes 88 % في سلوفينيا بالإضافة إلى شعوب أصلية ، إيطالية ، وهنغارية ، تطالب بتحقيق ذاتها في الدولة عن طريق العمل للاستقلال الذاتي لان الدستور في مقدمته نص على أن دولة سلوفينيا هي للمواطنين السلوفين والإيطاليين والهنغار على حد سواء واللغة الرسمية هي السلوفينية ، لكن في مناطق الإيطاليين والهنغاريين ، لغاتهم هي اللغة المحلية الوطنية أما في المادة الخامسة منه ، نص على حماية الأقليات السلوفيين في الدول المجاورة الخ... (66) .إن هذه المادة سوف تشكل الوازع الأول لمطالبة الهنغار والإيطاليين بالاستقلال الذاتي لضمان وجودها ، لأن خوف الأقليات في كل الدول ومنها الأقليات السلوفينية جعلت الدستور ينص على حمايتهم في أي جمهورية انتموا إليها فهذا

الخوف المتبادل كان السبب في انهيار الفدرالية اليوغوسلافية ، وهو كذلك ربما يؤدي إلى انقسام كل جمهورية جديدة ، لأن المشكلة الأساسية لم تحل بعد ، وهي مطالبة كل فئة أو أقلية بإنشاء كيان مستقل بها . وهذا المثل يصح على سائر الجمهوريات المكونة من عدة قوميات .

ب – كرواتيا :

تحتوي على 16 مجموعة اتنية أهمها : الكروات (1، 89 %) ، الصرب ، المسلمون ، السلوفيون ، التشيك ، السلوفاك ، الإيطاليون ، الهنغار واليهود . وينص الدستور على أن اللغة الرسمية هي الكرواتية ، أما سائر اللغات تستعمل بموجب قوانين تحددها (67) ، حاول الصرب بشتى السبل الانفصال عن الكروات والانضمام إلى أي صرب في أي جمهورية (مظاهرات – استفتاءات) ، لكن عام 1995 أخضعتهم كرواتيا بالقوة .

ج– البوسنة – الهرسك :

تضم ما يقارب(7، 43 %)من المسلمين و(4، 41 %) من الصرب و(3، 17 %) كروات(68) بالإضافة إلى أقليات أُخرى . استقلت البوسنة _ الهرسك عن يوغوسلافيا عام 1992 وفي عام 1993 تمُ قسمت إلى عشر مناطق ، ثلاث منها على أساس طائفي ، عاصمتها سراجيفو . أما الدستور فقد أقر في مادته الأُولى بثلاثة شعوب . طرح الصرب تقسيم البلاد عام 1993 إلى ثلاث ، لكن المسلمون رفضوا ذلك ، فطرحت منظمة الأُمم المتحدة حلاً يقضي بتجمع ثلاث جمهوريات غير مسلحة من البوسنة والهرسك مع رئيس مداورة بينها ، فرفض ذلك أيضاً البوسنيون . في عام 1994 تم التوقيع في واشنطن ، تحت

إشراف الأُمم المتحدة ، على الكونفدرالية الكرواتية البوسنية مع مجلس نواب صربي بوسني، لكن ذلك لم ينجح أيضاً . وأخيراً ، بقيت البوسنة والهرسك منقسمة إلى دولتين قويتين في دولة واحدة مع العاصمة سراجيفو التي توحد بينهما (69).

د– الجمهورية الفدرالية اليوغوسلافية : صربيا – ومونتينيغرو

ولدت هذه الجمهورية عام 1992 ، كل جمهورية لها دستورها الداخلي الخاص بها وتضم الجمهورية الفدرالية أقليات منها ، الصرب ، المونتينيغرو ، اليوغوسلاف، الهنغار ، المسلمون ، الكروات ، المقدونيون الروم ، السلوفاك ، البلغار ، وغيرهم... اصبح رئيس الدولة الفدرالية منذ 15 تموز 1997 من الحزب الاشتراكي ، بدعم من الصرب والمونتينيغرو معاً .

هـ– جمهورية مقدونيا

تحتضن في داخلها عدة أقليات منها المقدونيون 67 % (70) ، الألبان ، الصرب ، الغجر ، مسلمو البوسنة ، يوغوسلافيون وغيرهم . تحتضن هذه الجمهورية تناقضات كسواها نظراً لتعدد شعوبها .

إن وصول الاتحاد الفدرالي اليوغوسلافي السابق إلى وضع جديد ، أي بروز عدة دول_ نظراً لتكوين شعبه من مذاهب ولغات واتنيات متناقضة تم جمعها سابقاً في دولة واحدة ، دون إنشاء نظام سياسي ملائم لها ، بحيث لم تراع مبادئ التعددية بشكل دقيق _ أدّى إلى سلبيات متعددة من حروب دموية تبعها تدخلات خارجية . فكان بالإمكان تفادي ذلك لو احترمت هذه الدولة مبدأ التعددية ، لإنصاف الأقليات المكونة لها بواسطة إعطائها الفرص لتتمثل سياسياً في السلطة، ولتنال مطالبها الاجتماعية الخاصة بها . وللأسباب ذاتها نجد أن هناك العديد من هذه الجمهوريات المنشأة حديثاً مرشحة للإنقسام . مما يبرهن أن عدم احترام مبادئ التعددية في أي دولة يؤدي ، في وقت ما ، إلى ضياع البلد بكامله عاجلاً أم آجلاً .

4– كندا

مشاكل التعددية في كندا سببها الهجرة ، كما في الولايات المتحدة الأميركية ، حيث هناك شعوب هاجرت إلى كندا " منها الفرنسين عام 1608 فأسسوا مدينة كيبك ومونريال ثم تبعتها الهجرة الإنكليزية إلى شمال خليج هدسون عام 1759 " (71) . هذا بالإضافة إلى وجود سكان أصليين هم الاسكيمو ، مع بعض الاتنيات المتعددة منها الاينوين (Les inuits) الأكاديين(Le s Acadiens)، الهنود (Les Indiens) الخ... لكن الصراع الأبرز جرى بين الفرنسين والانكليز لأن عدد أفراد الأقليات الأُخرى لا يمكنها من تأليف أُمة تطالب بحقوقها واستقلالها حتى اليوم .

بعدما احتل الإنكليز أميركا الشمالية وكندا وصولاً إلى منطقة الكيبك الفرنسية في القرن السابع عشر ،لم يراع حقوق الفرنكوفون الثقافية واللغوية ، واعتمد نظرية الانصهار التي بشّرت بها حكومة الولايات المتحدة الأميركية لصهر مختلف البيئات والعروق التي شكلت المجتمع الأميركي . لكن استطاع الفرنكوفون بعد نضال كبير الحصول على الاستقلال الإداري في الكيبك ، وفتح مدارس خاصة بهم ، مع اعترافات أُخرى من قبل السلطة المركزية ، جعلت مقاطعة الكيبك شبه مستقلة ضمن الفدرالية الكندية وأصبحت اللغة الفرنسية في إقليمها هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة الإنكليزية ، تم ذلك بموجب مرسوم كيبك لعام 1774 وهو النص الرسمي الأول(72) ، الذي يعترف بخصوصية الكنديين من أصل فرنسي ، حيث أبقت الإدارة البريطانية للفرنسيين في الكيبك على الأخذ بالقوانين المدنية الفرنسية وأشكال حيازة الأرض المنبثقة من " وادي سانت لوران " النظام الفرنسي، كما اعترف بحقوق الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، بما فيه تحصيل العشر، " وقد كان بمقدور الكاثوليك الوصول إلى الوظائف الرسمية لكن السلطة السياسية كانت حكراً على الإدارة البريطانية "(73) .

في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ضم الكيبك إلى الاتحاد الكندي ، إلى الأنجلوكنديين المهيمنين وتم تعويق الكيبكيين اقتصادياً ، " فازدادت الفروق بين الكنديين الفرنسيين والأنجلوكنديين بسبب سخط الفرنسيين من هزيمتهم وإخضاعهم والتمييزالاقتصادي والسياسي غير الرسمي ضد الفرنسيين "(74) فتوالت الحركات الفرنسية في الكيبك للمطالبة بالاستقلال الذاتي ، مستعينة بالخصوبة المرتفعة في الولادات لدى الفرنسين، لتلعب الديمغرافية دورها ، مع غزارة ثقافية لغوية من أعمال أدبية وغيرها . فأوجد ذلك جيل فرنسي مثقف حضاري ، مع العمل على التغلب على الفجوة الاقتصادية الحاصلة ما بين الإنكليز والفرنسين ، بالإضافة إلى النضال الطويل الأمد . فتوصل الفرنسيون إلى الاستقلال الاداري الداخلي في كيبك . وأصبح لهم حكومة محلية خاصة يشكلونها من قواهم السياسية المحلية ، لكن الإنكليز " أنكروا جميع وسائل التقدم في كندا، واحتكروا الخطة الاقتصادية العامة للبلاد "(75)، رغم ذلك ظل الفرنكوفون يقاومون للحصول على استقلال ذاتي تام ، ففي العام 1974 بموجب القرار رقم 101 (76) أصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في المقاطعة (كيبك) رغم رفض الإنكليز في الكيبك ذلك . بعدها أوصلت مطالبات الفرنكوفون إلى اعتماد اللغة الفرنسية إلى جانب اللغة الإنكليزية ، لغات كندا الرسمية بموجب المادة الثانية من الدستور (77) مع حرية الاختيار بين إحدى هاتين اللغتين في البرلمان وفي المحاكم والقضاء والتعليم والأرشيف ومناقشات البرلمان الشفهية .

أصبح اليوم الفرنكوفون يشكلون 27 % من سكان كندا (78) جعلهم يطالبون بالاستقلال الذاتي بشكل مستمر إزاء تطور عددهم عبر الزمن وتطور ثقافاتهم واقتصادهم، ويعملون دائماً للوصول إلى هذا الاستقلال .هذا بالإضافة إلى مطالبة الأنويين Les Inuits والأكاديين Les Acadiens بإنشاء مقاطعات مستقلة بهم . فالمؤشرات كلها تُفيد بأن الأقليات تحصل شيئاً فشيئاً على حقوقها الداخلية في الاستقلال الذاتي رغم كل المعوقات ، إذ من الأفضل أن تعطي الأكثرية هذه الحقوق للأقلية دون الإسراف في ذلك (79) ، فلو احترم الإنكليز خصائص الفرنكوفون فعلياً ، لما وقف الكيبكيون ضدهم . ذلك ينطبق على القول " وإذا

قيل أن الحكم يجب أن يكون للأكثرية في منطقة ، فلكل أقلية إذاً حقها بتقرير مصيرها إذا كان لها خصائص شعب أو أمة ، وأن تستقل عن الأكثرية وعن حكمها "(80) .

هذا في العالم الذي يعد اليوم من الدول المتقدمة ، فكيف الحال إذا دخلنا إلى بلدان العالم الثالث الذي يعاني من التخلف على شتى الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى نمو التعصب الديني والعرقي واللغوي الخ ... وغيره بشكل تصاعدي .

5 –دول أفريقيا والشرق الأوسط

تعاني دول أفريقيا والشرق الأوسط من عدم الاستقرار بشكل دائم ، يعود السبب في جانب كبير منه إلى التعددية داخل إقليم كل منها . فالاختلاف الديني كما يقال "سبب انقسام شعوب الشرق الأوسط هو الدين في المرتبة الأُولى"(81) ، يليه العرقي واللغوي بشكل أساسي ، حيث تتعرض الأقليات للإبادة بشكل مستمر ، ويكاد العنف يشكل العامل المسيطر الوحيد على الساحة السياسية في معظم دول أفريقيا والشرق الأوسط . بالاضافة إلى ضياع بعض الشعوب بين عدة دول دون السماح لها بإنشاء دولة خاصة بها ، مثل الأكراد والبربر والفلسطينين . لذلك يصح التساؤل عن مستقبل الشعوب والأقليات في الشرق الأوسط ، وسط العصبيات والقوميات الرامية إلى تذويب الغير ، خاصة في فترة وجود النظامين الاشتراكي والليبرالي المتنافسين اللذين قسما العالم إلى قطبين، ينتمي كل واحد منهما إلى أحد هذين المعسكريين . فالشرق الأوسط ، منبع البترول ، أصبح محط أنظار كل من المعسكريين الشيوعي والليبرالي (82) ، فازدادت مشاكله بسبب التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لكل دولة ، طمعاً بالبترول. هذه التدخلات كانت ترمي الى تأجيج الصراعات العصبية بين الأقليات أحياناً ، وإلى إثارة بعض الأقليات بحجة دعمها للحصول على مبتغاها السياسي . فالتعدد الاتني والعرقي والطائفي ليس هو سبب المشاكل في دول الشرق الأوسط وأفريقيا فحسب ،إذ هناك الحدود المصطنعة التي فرضتها الدول المستعمرة من

خلال الغزوات العسكرية والعلاقات الدبلوماسية في القرن التاسع عشر ، دون الأخذ في الاعتبار آراء وتطلعات شعوب هذه المناطق ، مما أثّر ذلك سلباً وأدّى إلى صراع مستمر بين الطبقات البورجوازية المسيطرة والطبقات الشعبية الأُخرى . وكل ذلك كان يؤدي إلى حروب اتنية وطائفية في معظم الأحيان ، منها على سبيل المثال ما حصل في جنوب السودان ، حيث تمت إبادة النوبين وضمهم بالقوة إلى دولة السودان، كذلك آرتيريا التي لا تزال تعاني حتى اليوم من الحروب الطائفية تارة في داخلها وتارة مع أثيوبيا، ومنطقة البيافرا (جنوب نيجيريا) مع الحكم النيجيري ، يحيث تعمل الدولة على قمع الايبو بشكل متواصل ، هذا بالإضافة إلى مشكلة الأكراد والفلسطينين الذين لم يحصلوا على دولة خاصة لكل منهما الخ ... كل هذه القضايا والمشاكل تجعل من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ، ساحة خصبة للمناضلين السياسيين الطائفيين أكثر من أي منطقة أُخرى في العالم ، حيث يمثلون " 80 % من المناضلين الطائفيين في العالم "(83) فالمجموعات العرقية السياسية هذه تتمتع بإحساس قوي بالشخصية المستقلة للمجموعة عن غيرها التي تنتمي إلى المناطق الأُخرى ، حيث 57 % في أفريقيا منها تعتبر جماعات ذات شخصيات مميزة . فالمتوسط العالمي يصل إلى 37 % فقط (84).

لقد حاولت شعوب وحكومات كل من أفريقيا والشرق الأوسط حل عقدة التعدديات الاتنية والطائفية ، أو على الأقل تخطي المشاكل المتأتية عن الأقليات والتعدديات ، بواسطة جمعيات تختص بذلك منها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ،وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

أ – في أفريقيا

عملت دول أفريقيا من اجل إيجاد حلول لمشكلة الأقليات والتعددية داخل دولها، نظراً للمآسي التي تتعرض لها الأقليات في كل مكان في أفريقيا ، فدخل الميثاق الأفريقي لحقوق

الإنسان والشعوب الذي اتخذ في اجتماعه رؤساء الدول الأفريقية (في إطار منظمة الوحدة الأفريقية) حيز التنفيذ عام 1986 بعد إقراره في عام 1981 ، وفي عام 1997 أيدت هذا الميثاق 51 دولة (من أصل 53) عدا أثيوبيا وأريتريا ، وجاء في المادة الأُولى منه : " كل إنسان له الحق في ممارسة ، حقوقه وحريته المعترف بها من قبل الميثاق، دون التمييز بين إنسان وآخر ، على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر "(85) . المهم في هذه الاتفاقية (الميثاق) هو اعطاؤها الحقوق للجماعات والشعوب والأفراد معاً ، لأنها نصت على أن الحق الأساسي لتقرير المصير وحرية الاختيار واعتماد اللغة مكفولة للأقليات ، هذا ما يؤدي إلى تغيير وضع النخب السياسية في ما يتعلق بالتعددية اللغوية والدينية وخلق مناخات إيجابية لتطوير وتنمية مستقبل الأُمم الأفريقية ، حيث لم تعد فئة معينة متمسكة بالسلطة والقرار ،لأن حرية الفرد في ممارسة العمل السياسي تؤدي إلى دخول عناصر جديدة إلى السلطة تُطورها باستمرار.

من ناحية مقدمات الدساتير الأفريقية ، فإنها لم تتطرق إلى إرثها الوطني وتاريخ أنظمتها، وكأن هذه الاتنيات في الدول الأفريقية أتت في الستينات ، لأنها لم تعترف بها إلا بعد عام 1960 منذ بداية الاستقلال في الدول الأفريقية ، وهذا سبب مهم من المشكلة ، بحيث يجب الاعتراف بالتعددية والأقليات للتمكن من تخطي المشكلة المطروحة . لأن في أفريقيا ما يقارب الألفي لغة متداولة منها 500 في نيجيريا و 250 في الكاميرون و94 في غينيا وفي السنغال 6 لغات وطنية وفي أفريقيا الجنوبية 11 لغة رسمية (86) . إن دساتير أفريقيا ترفض في نصوصها كل أنواع التمييز ، واتخذت العدل والمساواة أساساً لها . وحظّرت الأحزاب ذات الجذور الاتنية أو المناطقية أو اللغوية خوفاً من القيام بتهديد الوحدة في كل دولة ، خاصة الضعيفة منها .

لكن السؤال المطروح : من أي واقع اتني سوسيولوجي تنمو الوحدة والسيادة ؟ وممن تتألف هذه الوحدة ؟ هل بإرادة اتنية معينة ؟ أو تجمع اتنيات معينة ؟ أم إنها بإرادة العيش المشترك ؟

إن الدساتير الأفريقية أعطت الأجوبة على ذلك باتخاذها في الاعتبار القيم الوطنية للحضارة، والوعي الوطني غير المحدود بديلاً من الوعي الاتني .

لكن كل ذلك لم يحل المشاكل الموجودة على الساحة حتى اليوم في كل دولة أفريقية ،إذ تنذر بالدمار الشامل ، لأن معظم الاتنيات في كل الدول ، هي في حالة الهدنة السياسية أو الحربية ، تنتظر الظرف المناسب من أجل الثورة للحصول على استقلالها الذاتي ، والأمثلة على ذلك ما يحصل داخل أريتريا وأثيوبيا ، لأنهما تعانيان من المشاكل الطائفية، وكذلك الأمر في جنوب السودان وما يحصل في نيجيريا لدى الايبو Ibos للتوصل إلى الاستقلال وغيرها من البلدان الأفريقية الأُخرى التي لا تحُصى مشاكلها الاتنية ... فالحل لا يمكن إلا بإنصاف هذه الأقليات وإعطائها حقوقها وعدم إبادتها ،كل ذلك يتم بالحوار والانفتاح وعدم طمس الحقائق التاريخية ، مع الاعتماد على الواقع الراهن لبلوغ الحل الذي يرضي الجميع ويؤمن العدالة والمساواة في ما بينهم .

ب – الشرق الأوسط

يعود تاريخ الشرق الأوسط إلى ما يقارب ستة ملايين سنة ، وهو مهد ومكان مهم للديانات التوحيدية ، عالمه متعدد ومتشعب ، مع مزيج من الشعوب والديانات والثقافات المتعددة والمتناقضة أحياناً خاصة بعد الفتح العربي ،إذ أصبح هناك أقليات وأكثريات في دول الشرق العربي ، فأُنشئ بما عُرف بنظام أهل الذمة آنذاك ما بين المسلم وغير المسلم ، لأن غير المسلم كان خاضعاً لنظام ومبادئ أهل الذمة ، ما خلا أماكن منعزلة لم يتمكن الإسلام من السيطرة عليها كلياً كجبل لبنان آنذاك على سبيل المثال ، حيث أنشأ الموارنة (المسيحيون) مع بعض الطوائف الأُخرى كياناً خاصاً غير خاضع لأي سلطة أُخرى .

وفي القرن التاسع عشر بدأت الأقليات في الدول العربية تظهر بوضوح ، فأصبحت تطالب بحقوقها وخصوصياتها ، بموجب نظام الامتيازات الأجنبية ، في عهد الإمبراطورية العثمانية. وتطور ذلك إلى ما بعد استقلال الدول العربية وإنشاء جامعة الدول العربية سنة 1945 . لأن هذه الجامعة لم تشر عند تأسيسها إلى حقوق الإنسان ولا لأي من الأقليات الوطنية وكأن العالم العربي لا يحتوي في داخله مجموعات اتنية ولغوية متعددة. ففي العام 1968 تألفت لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان ، وعُقد مؤتمر إقليمي في بيروت (لبنان) من 2 إلى 10 كانون الأول سنة 1968 ، وقدم مشروع وضعته لجنة أخصائية في هذا المجال ، فنص في المادة الأُولى منه على " عدم وجود التمييز الذي أساسه العرق واللون والأصل والدين والجنس وغيره " (87) ، لكن الرأي السياسي الحر لم يتطرق إليه هذا المؤتمر. ومع ذلك لم يلقَ هذا المؤتمر مع ما أنجزه من أفكار جديدة لناحية الحفاظ على حقوق الأقليات المتعددة والمختلفة ، أهمية من مجلس الجامعة آنذاك .

في آذار 1985 وقعّت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان مشروعاً جديداً يتضمن الحفاظ على حقوق الأقليات ، لكن مجلس الجامعة لم يقبل به . ساهمت اللجنة ذاتها بمشروع جديد في القاهرة عام 1993 ، فانتهى مجلس الجامعة إلى اعتماده بشكل (ميثاق) عربي لحقوق الإنسان وتألف من مقدمة و 43 مادة ، هذا بعد عقد عدة اجتماعات حتى العام 1994 . بموجب هذا الميثاق ، تؤكد حكومات الدول العربية على تعلقها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام ، وسطّرت المادة 37 في ما يتعلق بالأقليات ، بحيث نصت على حقوقها بممارسة ثقافاتها وإظهار دينها بالعبادة

وإقامة الاحتفالات الدينية _ الطقسية) وتبلورت مشاريع أُخرى للاتفاقية العربية (الميثاق العربي) وتم مناقشتها من قبل مؤسسات ومنظمات عربية غير حكومية ، فالإعلان الإسلامي العالمي في أيلول 1981 حُرر في باريس بمبادرة المجلس الإسلامي لأوروبا

وعرَّف في مادته العاشرة حق الأقليات الدينية غير المسلمة في البلدان الإسلامية بممارسة أعمالها المدنية والشخصية بين الشريعة الإسلامية وشرائعها الخاصة (88).

إن كل هذه المواثيق والتطورات لناحية حماية الأقليات الاتنية في دول الشرق الأوسط لم تلقَ آذان مصغية لناحية حل مشكلة الأكراد الذين هم دون دولة حتى اليوم ومشكلة الفلسطينين المهجرين منذ العام 1948 و 1967 وهم من دون دولة مستقلة بهم ، بالإضافة إلى مشاكل متعددة في معظم الدول منها الأقباط في مصر ، حيث لا يحق لهم حتى اليوم القيام بانتخاب أعضائهم في المجلس النيابي وعدم تمكن الشيعة (طائفة إسلامية) في العراق من الوصول إلى حقوقهم السياسية الكاملة ، وحصول الفتن الطائفية في لبنان بين حين وآخر ، حيث تدّعي كل طائفة بالغبن السياسي ، عدا عن أن دساتير الدول العربية تنص بمجملها على أن القرآن هو مصدر التشريع هذا ، يعني أن الأديان غير المسلمة ضمن أقاليم هذه الدول ليس لها أن تشرع بحسب ما يرتئيه تاريخها وعاداتها الخاصة .

إن مسألة الأقليات في الشرق الأوسط ، وفي الدول العربية خاصة ، هي مسألة معقدة وخطرة يكتنفها الغموض وتحيط بها الأسرار (89) ، والسبب في ذلك يعود إلى أن كل أقلية تحاول أن تخفي عن الآخرين حجمها وقوتها ونواياها وأهدافها ومقدرتها ، لأن حروب الأقليات هي " حروب مواجهات باطنية قبل أن تكون مواجهات مكشوفة . لذلك يمتزج الباطني بالظاهري لدى كل أقلية ولدى زعمائها"(90) . لكن بالرغم من ذلك هناك إحصائيات جرت في أوائل التسعينات تظهر توزيع هذه الأقليات لغوياً وطائفياً في الدول العربية.إذ أن عدم مراعاة حقوق هذه الأقليات ، وتطلعاتها هو مكمن المشكلة . بالاضافة إلى عدم اعتماد الديمقراطية بالشكل الصحيح ، لأن الطابع العسكري لمعظم الأنظمة العربية لم يساعد المجتمع المدني أن يكتشف ذاته (91) . إذ ليس من المبالغ القول : إن منطقة الشرق الأوسط هي اليوم من أكثر مناطق العالم توليداً للنزاعات بالمقارنة مع أنظمة اقليمية أُخرى (92) يتجلى ذلك بما يحصل اليوم من ثورات وانقلابات واضطرابات ومشاكل داخل كل دولة. بالاضافة الى

المشكلة اليهودية العربية التي ادّت وتؤدي إلى حصول مشاكل وحروب لا نهاية لها على المدى المنظور .

إن مشكلة التعددية تبدو جليه في لبنان ، الذي هو في قلب الشرق الأوسط والمميز بفرادته القائمة على اعتماده مبدأ التعددية في نظامه ، لأن المجتمع اللبناني الحالي ، هو " مثال رائع للمجتمعات المركبة في العالم في تنوع مصادره وخصبها وأصالتها "(93) . لكنه في الواقع لم يسلم من المشاكل المتأتية عن التعددية (94) هذه ، التي تؤدي بين الحين والآخر إلى حصول حروب أو فتن داخلية –سببها قوى خارجية في معظم الأحيان _تتسم بالطابع الطائفي . ما يتطلب تطوير نظامه الحالي،بهدف الوصول إلى حلول جذريه تُبعد عنه شبح هذه الأزمات المتواترة من جهة ، وتشكل نموذجاً يُفترض أن يستنير منه أي بلد في العالم يعاني من المشاكل عينها ، كون العالم اليوم متصل ببعضه ، ومتداخل في نفس الوقت إلى حدٍ كبير أكثر من أي وقتٍ مضى بفضل تكنولوجيا الاتصالات السريعة ،خاصةً منها وسائل الانترنت وغيرها.

الهوامش

_1 Georges , Pierre _ “Que sais – je” , Géopolitique des minorités -– presse universitaire de France 1984 , p. 51

.

_2 **yakoub Joseph , les minorités dans le monde , deselée de brouwer paris 1998** _ p.764

3 - Gurr, Ted Robert - Minorités Atrisk أقليات في خطر ، تعريب مجدي عبد الحكيم _ سامية الشامي _ مكتبة مدبولي p. 182

4_ ربما كانت سياسة الرئيس الأسبق جون كينيدي هذه ضد التمييز العنصري إحدى الأسباب التي ساهمت في مقتله ، بحسب رأي المرجع : _ Salenger , Pierre أسرار البيت الأبيض في عهد الرئيس جون كينيدي _ ترجمة جورج أعرج ، المركز اللبناني للكتاب _ انطلياس 1987 _ ص 93 وما بعدها .

5- هذه المعلومات مستقاة من الدستور الأميركي مع جميع تعديلاته ، الموسوعة العربية للدساتير العالمية لجمهورية العربية المتحدة ،الأدارة العامة للتشريع والفتوى ، 1966 .

6- Yakoub , Joseph _ Ibid _ p.762- 763

7- Gurr ,Ted Robert _ Ibid _ p. 182

8 - د. رعد ، غسان ، النزاعات الاتنية في الدول التعددية _ دار صادر _ بيروت 1997- (ص. 160) .

9- هوريو اندريه – القانون الدستوري والمؤسسات السياسية – الجزء الأول _الأهلية للنشر والتوزيع – ص435 .

10 _ عطية الله ، أحمد _ القاموس السياسي – دار النهضة العربية ، طبعة ثالثة ، القاهرة 1968 _ ص122 .

11- Yakoub , Joseph - Ibid - p. 326

12- Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 162

13_ Yakoub , Joseph - Ibid - p. 329

14- عطية الله ، أحمد _ القاموس السياسي _ المرجع السابق – ص 1408 .

15_ Yakoub , Joseph - Ibid - p. 330 – 331

16 _ 17_18_ 19_ Gurr , Ted Robert _ p. 163 _ 164

20- د .شكر ، زهير – الوسيط في القانون الدستوري ، الجزء الأول 1987 ،ص 346 .

21- هوريو ، اندريه – القانون الدستوري والمؤسسات السياسية — الجزء الأول – الأهلية للنشر والتوزيع – ص 331.

22- Yakoub , Joseph - Ibid - p. 326

23- Barbier Maurice , La Laicité , édition L'Harmatan - paris 1995 - p. 201

24- Yakoub , Joseph - Ibid - p. 271

Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 165 - 26-25

Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 167 -27

28- يعود السبب في ذلك إلى أن المسلمين يرفضون الذوبان في المجتمع الفرنسي لأنهم لا يقرون بالكثير من المبادئ المعتمدة في النظام ، خاصة منها العلمنة التي هي عدوة الإسلام الأساسية حسب ما أورد Barbier , Maurice في المرجع المذكور سابقاً ، ص 201 ، فهم دائماً ، أي غالبية الإسلام في فرنسا يطالبون بتمييزهم عن المجتمع الفرنسي على الأخص لناحية نظام الأحوال الشخصية . هذا ما يولد احتكاك دائم بينهم وبين الفرنسيين .

29- رعد ، غسان - المرجع السابق - ص 150 .

Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 171 – 173 - 30

Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 171 - 173 -
Yakoub , Joseph - Ibid - p. 287 - 31
32

La grande encyclopedie moderne , Editions N.D.E. 4éme trimestre 1991, tome - 33

6-1, p.170 .

34- اعتمدت سويسرا كونفدرالية الكانتونات بموجب دستور 29 أيار عام 1874 - المادة الأُولى .

Yacoub , Joseph - Ibid _ p. 321 -35

Liphart , Arent _ Ibid _ p. 11 _36

37-د. سليمان ، عصام ، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان – دار العلم للملايين –بيروت 1991 ص 51 – 52.

Arent , Liphart - Ibid - p. 114 _38

Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 153 _39

40- د. رعد ، غسان - المرجع السابق - ص 75 .

41-الرومانش Romanche لغة أصلها لاتيني يتكلمها 65000 نسمة في سويسرا في وديان Grisons .

42- Yakoub , Joseph– Ibid –p. 350

43- Liphart , Arent – Ibid – p. 182

44 –د.فارس ، وليد – التعددية في لبنان – م ب الكسليك 1979 – ص 186 .

45–د. قرم ، جورج – تعدد الأديان وأنظمة الحكم – دار النهار للنشر 1992 – طبعة ثانية_ ص350 .

46–د.قرم ، جورج – المرجع ذاته– معتمداً على ستانلي كيرياكيدس : قبرص النظام الدستوري وأزمة الحكم _ ص 350 .

47_ هذا رغم احتواء كل من هذه المناطق على فئات مغايرة لواقعها ، مثل احتواء بعض مناطق القبارصة الأتراك على أقليات يونانية ، وكذلك مناطق القبارصة اليونانين ، ظهر ذلك جلياً بعد احتلال الجيش التركي الشمالي قبرص الشمالية عام 1974 ، فأرغم 35 ألف يوناني للرحيل و107 قرى يونانية و55 قرية مختلطة وقعت تحت الاحتلال التركي فوقع179 ألفاً من اليونانين تحت الحكم التركي في القرى المختلطة يقابله مجموع القبارصة الأتراك المنتشرين في المناطق اليونانية قبل الاحتلال 49 ألفاً تركي موزعين على 67 قرية و61 قرية مختلطة – (عن د. غسان رعد ، التعددية الاتنية في الدول التعددية – المرجع المذكور ص 63) .

48- Arent Liphart - Ibid - p. 185

49– أورد وليد فارس في كتابه (التعددية في لبنان ، المرجع السابق) ص 187 : القبارصة اليونان انقسموا إلى فريقين، واحد ينادي بقبرص المستقلة ذات السيادة مع رفض خصائص الأتراك وحقوقهم الكاملة . فريق ثاني يطالب بالانضمام إلى اليونان ، أي إلى الأُمة الإغريقية .

50–د. رعد ، غسان – المرجع السابق – ص 63 .

51 –د. قرم ، جورج – المرجع السابق – ص 350 .

52- Arent , Liphart - Ibid - p. 187

53- Yakoub , Joseph - Ibid -p. 349 – 350

54- Arent , Liphart _ Ibid _ p. 187

55_ Le clercq , claude , institutions politiques et droit constitutionnel 2ème édition librairies techniques , p. 185 .

56 - Yakoub, Joseph - Ibid - p. 431

57 -58 – فارس ، وليد – المرجع ذاته – ص 179

59- هذا ما دفع بمفكري العصر أن يطلقوا على الإمبراطورية الروسية " سجن الأُمم " وبدا قمع السكان الأصليين علناً على نحو خاص في معاملة الإمبراطورية للمسلمين ما وراء القوقاز وغيره ، كما يورد الكاتب تيد روبرت جار في المرجع المذكور سابقاً – أقليات في خطر – ص 205 .

Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 210 – 211 -60

61-فارس ، وليد – المرجع السابق – ص 179 : بذلك يوضح بأن الحزب الشيوعي هو الحاكم الديكتاتوري في البلاد يعكس المبادئ الشيوعية .

Gurr , Ted Robert – Ibid – P. 217- 62

Yakoub , Joseph _ Ibid _ p. 438 _ 63

64- د. رعد ، غسان – المرجع ذاته – ص 165.

Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 196 -65

66-مقدمة الدستور في جمهورية سلوفينيا بالاضافة الى المادة الخامسة منه عن := C.F République fédérative =ument soumis en application d' une décision de Yougoslavie (Serbi Monténégro) , doc speciale pour l'elimination de la discrimination raciale , CERD \C \248, ONU , CERD septembre 1993 – P. 4 sur la situation des droits de l' homme et des minorités en Yogoslavie , voir les rapports périsdiques soumis par Tadeusz Mazowiecki , Rapporteur special de la commission des droits de l' homme de l' ONU , entre 1992 – 1995 C. F. son rapport périodique final , E \ CN 0 4 \ 1996 \ 9 – 22 Août 1995 –33P .

67 -مقدمة الدستور في جمهورية سلوفينيا -المرجع ذاته .

Yakoub Joseph - Ibid - 392 – 395 -68

Yakoub , Joseph - Ibid - p. 392- 395 - 69

70- د. رعد ، غسان – المرجع السابق – ص 166 .

71 - فارس ، وليد – المرجع السابق _ ص 170.

72- جورج ، بيير_ ترجمة عاطف علي ، جيوبوليتيقيا الاقليات–دار العلم للملايين 1999 _ ص55 .

73- جورج ، بيير _ المرجع السابق _ ص 55 .

74 - Gurr , Ted Robert- Ibid - p. 178

75 – فارس ، وليد – المرجع ذاته – ص 175 .

76- جورج ، بيير – المرجع السابق – ص 55 .

77- Yakoub , Joseph - Ibid - p. 760

78 – Gurr , Ted Robert _ Ibid _ p. 178

79 – الإسراف يعني إعطاء الأقليات حقوق اكثر مما يتناسب مع وضعها العددي والاقتصادي والثقافي الخ...
حيث عندما أُعطيت المجموعة التركية في جزيرة قبرص حقوق اكثر مما يتناسب مع عددها في الإدارات والجيش ، أدى ذلك إلى انهيار النظام بكامله والى انهيار الجزيرة ، حيث قسمت الى شطرين بسبب عدم التوازن في النظام الأساسي.

80- فارس ، وليد – المرجع ذاته – ص 175.

81- John p. Entelis - pluralism and party transformation in Lebanon - Leiden E. J Brill 1974_p. 26 .

ويؤكد على ذلك المرجع :

_ Hourani , Albert _ Histoire des peuples Arabes _ édition du seuil , paris 6e , 1993 _ p. 570 .

82- Beaumont , Peter and ather , the Middle East, David Fulton Publisher – London 1985 _ p 548 .

83 - Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 299

84- Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 302

85- Yakoub , Joseph – Ibid – p. 466

86- La charte africain , cité par Yakoub , Joseph , Les minorités dans le monde – Ibid p. 26 .

87_ C. F. Boutros Ghali " la ligue des Etats Arabes " cité par Yakoub , Joseph - Ibid _ p. 668 .

88- Revue Universelle de droit de l' homme (RUDH) cité par Yakoub , Joseph _ Ibid p . 669.

89- د. خليفة ، نبيل _ مدخل إلى الخصوصية اللبنانية ، الطبعة الأُولى _جبيل 1997 _ ص 171 .

90- د. خليفة ، نبيل _مدخل إلى الخصوصية اللبنانية _ المرجع السابق _ ص 171 .

91-صعب ، كلير _ " العلوم الاجتماعية " _ مجلة دورية تصدر عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية _ العدد الرابع ، تشرين الأول 1997 _ ص 92-93 .

92- د. الخازن ، فريد _ تحت عنوان : " النظام الدولي الجديد والمسائل العالقة في العالم " _ لجنة الدفاع عن القضية الأرمنية _ وقائع المؤتمر الثاني ، حزب الطاشناق 26- 28 نيسان 1996 _ ص 86 .

93_ يونس ، منوال _ آراء في اصلاح لبنان _ دار الريحاني للطباعة والنشر _ 1958 ، ص 11 .

94_يراجع الملحق _ توزيع الأقليات في لبنان أوائل التسعينات .